

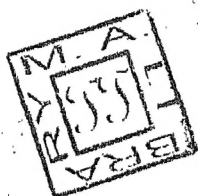
١٤

﴿ترجمة﴾

الْحَطَّ الشَّرِيفُ السُّلْطَانِي

﴿و﴾

الْقَانُونُ الْأَسَاسِيُّ



﴿طبع في مطبعة الجوائب بالاستانة العلية﴾

﴿بأمر الباب العالي﴾

١٢٩٣

١٩٥٦
٢٢
١٢٤
٨٠٨٣
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ترجمة)

الخط الشريف السلطاني

MA LIBRARY, AMU



AR8083



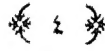
و ز بری س میر المعالی مدحت باشا *

ان التدنيسات العارضة منذ ازمان على قوة دولتنا العلية قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيم في ادارة الامور الداخلية اكثر مما نشأت من الغوائل الخارجية ومن ميل الاسباب الكافله امنيته التبعة من حصصهم المتبوعة الى الانحطاط فلذا كان والدى المساجد المرحوم عبيد المجيد خان اعلن مقدمه للاصلاحات خط التنظيمات الذي منح فيه للعموم الامن على نفوسهم واموالهم واعراضهم وناموسهم كما يوافق احكام الشرع الشريف المقدسة فاعناه للآن ضمن دائرة الامن وما وفقنا به اليوم

وضع
FD-2002

CHECKED 1996-97

بوضع وإعلان هذا القانون الاساسى الذى هو ثمرة الآراء والأفكار
 للمبتدأولة بالحريية المستندة على تلك الامنية ما هو الا من جملة آثار تلك
 التنظيمات الحبرية فلذلك اردد خاصه فى هذا اليوم المسعود اسم
 المرحوم المشار اليه وموقفه واصفه بعنوان محي الدولة ولا ريب بانه
 لو كان الاوان الذى تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقا
 لاستعداد زماننا هذا والجاته لكان المرحوم المشار اليه اسس اذ ذلك
 احكام هذا القانون الاساسى الذى نشرناه الآن واجراه ولكن جناب
 الحق علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافله بالتسام سعادة حال
 ملتنا وعوقها لعهد سلطنتنا فتقدم بناء على هذه الدلالة لجناب الرب
 الكريم الحمد والشكر العظيم على ان التغييرات التى وقعت بالطبع فى احوال
 داخلية دولتنا العلميه والتوسعات التى حصلت فى مناسباتها الخارجيه اوصلت
 عدم كفايته شكل اداره الحكومة لدرجة البداهنة ولما كان اقصى
 مقاصدنا الحبرية ازالة الاسباب المانعة للان الاستفادة الواجبة من ثروة ملكتنا
 وملتنا الطبيعية ومن قابليتهما الفطرية وتقدم صنوف التبعة فى طرق الترقى
 بالتعاون والاتحاد اقتضى لاجل الوصول الى هذا المقصد ان تتخذ
 الحكومة قاعدته سالمة ومنظمة وهذا ايضا يتوقف على تأمين هذه
 القوائد وتقريرها بمعنى ان قوة الحكومة تحافظ على حقوقها المقبولة
 والمشروعة وعلى منع حركات غير المشروعة اعنى بها منع ومحو الخطيئات
 وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادى الفردى او الافراد
 القلائل لتستفيد الاقوام المركبة هيئتنا باجمعهم بلا استثناء من نعمة الحرية
 والعدالة والمساواة ذلك حق ومنفعة حريان بالهيئة الاجتماعية المدنية
 ولما كان ربط القوانين والمصالح العمومية بقاعدتى المشورة والمشروطية
 المشروعتين والثابت خيرهما بما يحتاج اليه هذه الاصول او عننا فى خطنا
 الذى اذعننا به جلوسنا عن لزوم ترتيب مجلس عمومى وبما ان القانون
 الاساسى الذى اقتضى تنظيمه فى هذا المطلب قد ترتب بالذاكرة فى الجمعية



المخصوصة التي تعينت مركبة من متجبري الوزراء وصدور العلماء
ومن سائر رجال ومأموري دولتنا العليا وجرى عليه التصديق في مجلس
وكلائنا بعد ايمان نظر التدقيق وكانت المواد المندرجة فيه انما هي
متعلقة بحقوق الخلافة الاسلامية الكبرى والسلطنة العثمانية العظمى
وحرية العثمانيين ومساواتهم وصلاحيات الوكلاء والمأمورين ومسئوليتهم
وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف باستقلال المحاكم الكامل وبصفة
الموازنة المالية وبالحفاظة على مركز الحقوق في ادارة الولايات واتخاذ
اصول توسيع المأذونية وكان جميع ما ذكر مطابقا لاحكام الشريعة
الشريفة ولاحتياج المالك والملة وقابليتهما في يومنا هذا وكانت اخص
امالنا في مطلب سعادة العامة وترقياتها مساعدة لهذا الفكر الخيري
وموافقة له فاستنادا على عون الله وامداد روحانية جناب رسول الله
قد قبلنا هذا القانون الاساسي وارسلنا به لطرفكم بعد ان صادقنا عليه
فبادروا لاعلانه في جميع انحاء الممالك العثمانية واطرافها ليكون
دستورا للعمل الى ما شاء الله وياشروا باجراء احكامه منذ اليوم
متخذين اسرع التدابير لتنظيم ما تقر فيه وتسطر من النظامات والقوانين
كما هو مطلوبنا القطعي ونسأل جناب الحق المتعال ان يجعل مساعي
المجتهدين في سعادة حال مملكتنا ومملتنا مظهرا للتوفيق في كل الاعمال
في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣



القانون الأساسي

في ممالك الدولة العثمانية

المادة الأولى * ان الدولة العثمانية تحتوى على الممالك والقطع
الخاصة وعلى الايالات الممتازة وجميعها جسم واحد لا يمكن تفرقه
او تجزئه بوقت من الاوقات او بسبب من الاسباب

المادة الثانية * ان مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية
ومقرها وهذه المدينة غير معفاة او ممتازة عما سواها من جميع البلاد العثمانية

المادة الثالثة * ان السلطنة السنية العثمانية الخائرة على الخلافة
النكبرى الاسلامية تكون لأكبر اولاد سلالة آل عثمان بحسب الاصول
القديمه

المادة الرابعة * ان حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي
لدين الاسلام وهو ملك جميع التبعية العثمانية وسلطانها

المادة الخامسة * ان نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة
وغير مسؤولة

المادة السادسة * ان حقوق جريه سلالة آل عثمان واموالهم
واملاكهم الذاتية وتخصيصاتهم المالية ما دام الحيوة جميعها تحت
التكافل العمومي

المادة السابعة * ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب
والرتب واعطاء النياشين وتوجيهات الايالات الممتازة توفيقا لشروط
امتيازهم وضرب الميكوكات وذكر اسمه في الخطب وعقد المعاهدات

مع الدول الاجنبية واعلان الحرب والصلح والتأس على القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وتنظيم النظم المتعلقة بمعاملات دوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي او فضه وتعطيله وفسخ هيئة المبعوثان لدى الاقتضاء على شرط انتخاب الاعضاء مجددا ذلك جميعه من جملة حقوق الحضرة السلطانية المقدسة

﴿ في حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية ﴾

﴿ المادة الثامنة ﴾ يطلق اسم عثمانى بدون استثناء على كافة افراد التبعة العثمانية من اى دين ومذهب كانوا وهذه الصفة العثمانية تضاع او تستحصل على مقتضى الاحوال المعينة قانونيا

﴿ المادة التاسعة ﴾ العثمانيون باجمعهم يملكون حرية هم الشخصية ومكتفون بان لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين

﴿ المادة العاشرة ﴾ تصان الحرية الشخصية من كافة انواع التعرض ولا يجازى احد تحت اى حجة كانت خارجا عن الصور والاسباب المعينة في القانون

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ ان دين الدولة العثمانية هو دين الاسلام يقع المحافظة على هذا الاساس تكون حرية جميع الاديان المعروفة في الممالك العثمانية وكافة الامتيازات الممنوحة الى الجماعات المختلفة تحت حماية الدولة على شرط ان لا تخل براحة الخلق ولا بالآداب العمومية

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ تكون المطبوعات مطلقة في دائرة اتقانون

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ التبعة العثمانية ماذونة ان تشكل ضمن

دائرة

دائرة النظام والقانون كل انواع الشركات لاجل التجارة والصناعة
والفلاحة .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾ اذا رأى احد التبعة العثمانية او عدة
اشخاص منهم قضية متعلقة بهم او بالعموم مخالفة للقوانين والنظامات
يحق لهم ان يقدموا بخصوصها عرض حال لرجعها ويحق لهم كذلك
ان يقدموا للمجلس العموم عرض حال ممضى منهم بصفة مدعين وان
يشتكوا من افعال المأمورين

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ امر التدريس يكون مطلقا وكل عثمانى
مأذون بالتدريس خصوصا كان او عموميا على شرط اتباع القانور
المعين

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة
ويجب التثبت في الاسباب التي تجعل التربية العثمانية على نسق واحد
في الاتحاد والانتظام ولا يقع خلل في اصول التعليم المتعلق بامور معتقدات
الملل المختلفة

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾ يكون كافة العثمانيين متساوين في حقوق
الملكية ووظائفها امام القانون فيما عدا الاحوال المذهبية والدينية
﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾ يستترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية
في خدمات الدولة ان يعرفوا اللسان الترمي الذي هو لسان الدولة
الرسمى

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ تقبل عموم التبعة في ماموريات الدولة
ويستخدمون فيما يناسب منها بحسب اهليتهم ولياقتهم

﴿ المادة العشرون ﴾ تطرح التكاليف المقررة وتوزع على التبعة
بنسبة اقتدار كل فرد منهم توفيقا لنظاماتها المخصوصة

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾ يكون كل فرد امنا على ماله وعلى ملكه المتصرف فيه تصرفا اصوليا ولا يؤخذ من احد الملك الذي نصرفه ما لم يثبت لزومه للمنافع العمومية وما لم يدفع له ما يساويه من الثمن نقدا على موجب القانون

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾ بضمان مسكن كل فرد في الممالك العثمانية ومنزله من التعرض وليس في وسع الحكومة ان تدخل جبرا الى مسكن احد او منزله بسبب من الاسباب فيما عدا الاحوال التي يعينها القانون

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾ على موجب حكم قانون اصول المحاكمة المقرر وضعه لا يجبر احد البتة على الذهاب الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾ السخرة والمصادرة والجريمة ممنوعات ويستثنى من ذلك التكاليف والاحوال التي تعين اصوليا في اثشاء المحاربة

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾ لا يؤخذ من احد بارة الفرد تحت اسم وريكو ورسومات او تحت اى اسم اخر من غير ان يكون ذلك مستندا على قانون

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾ التعذيب وكل انواع الاذية ممنوعين بالكلية بالوجه القطعى

﴿ فى وكلاء الدولة ﴾

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾ يحال مستند الصدارة والسيخنة الاسلاميه

الاسلامية الى من تأتت منهم الحضرة السلطانية وتجري كذلك مامورية
كافة الوكلاء بموجب الارادة السنية

المادة الثامنة والعشرون * يعقد مجلس الوكلاء تحت رئاسة
الصدر الاعظم وهذا المجلس هو مرجع الامور الداخلية والخارجية وما
يحتاج من قرار مذاكرته الاستئذان يجري بالارادة السلطانية

المادة التاسعة والعشرون * كل من الوكلاء يجري على وفق
الاصول كل ما يكون داخلا تحت ماذونيته من الامور العائدة لدائرته
وما كان خارجا عنها يعرض على الصدر الاعظم فيجري الصدر مقتضى
ما يكون منها غير محتاج للمذاكرة او يستاذن عنه من الحضرة السلطانية
والذي يحتاج الى المذاكرة يعرضه على مذاكرة مجلس الوكلاء
ويجري مقتضاه على موجب الارادة السنية اما انواع هذه المصالح
ودرجاتها فتعين بنظام مخصوص

المادة الثلاثون * وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال
والاجراءات المتعلقة بمأورياتهم

المادة الحادية والثلاثون * اذا اورد احد اعضاء المبعوثان او
عدة منهم شكاية على احد الوكلاء توجب عليه المسؤولية من قبيل بعض
الاحوال الداخلة ضمن دائرة وظيفة هيئة المبعوثان يرسل رئيس الهيئة تقرير
الشكاية المتقدم له في ظرف ثلاثة ايام الى السعبة المأمورة بالتدقيق على
ما يماثل هذه المواد تنتظر في ان كان نظام هيئة المبعوثان الداخلي
يوجب تحويلها الى الهيئة اولا وبعد ان تجرى السعبة التحقيقات
اللازمة وتستحصل من المشتكى عليه الايضاحات الكافله يتلى لدى هيئة
المبعوثان قرارها الذي يترتب باكثرية الآراء بلزوم التمسك على الشكاية
واذا مست الحاجة تستدعي الهيئة كذلك الذات المشتكى عليه وتسمع منه
رأسا او من وكيله الايضاحات التي يوردها في هذا الباب وهي قر

القرار بالاكثرية المطلقة من ثلثي الاعضاء الوجوديين على قبول
النكايه تقدم مضبطة طلب المحاكمة الى مقام الصدارة فبقدمها
الصدر للعرض وتحال الكيفية الى الديوان العالى بعد تعلق الارادة
السنية عليها

المادة الثانية والثلاثون * ان اصول محكمة المتهمين من
الوكلاء ستعين بنظام مخصوص

المادة الثامنة والثلاثون * لافرق بين الوكلاء وسائر افراد العثمانيين
في كل انواع الدعاوى المتعلقة بانفسهم خاصة خارجا عن مأموريتهم
اما محاكمة مشاكل هذه الدعاوى والخصومات فيجوز في المحاكم
العمومية المنوط بها رؤيتها

المادة الرابعة والثلاثون * يسقط من الوكالة كل الوكلاء الذين
يقر قرار دائرة الاتهام في الديوان العالى على كونهم متهمين وذلك الى
ان تبرأ ذمتهم

المادة الخامسة والثلاثون * اذا اصرر الوكلاء على قبول احد المواد
المختلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان وكرر المبعوثان رفضها قطعياً
باكثرية الاراء المشفوعة بتفصيل الانسباب الموجبة لرفضها فيكون
حائزاً بسد اقتدار الحضرة السلطانية بتبديل الوكلاء او فسخ هيئة
المبعوثان على بشرط تجديد انتخابها في المدة القانونية

المادة السادسة والثلاثون * اذا ظهر في بعض ازمته انعقاد
لمجلس العمومي واجتماعه ضرورة مبرمة لوقاية الدولة من خطر او
الامن العام من خلل في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور
وجعه لاجل التذاع في القانون الذي يرى لزوماً لوضعه في تلك
المنزلة فما تعطيه الوكلاء حائزاً من القرارات التي لا تغاير احكام
القانون الاساسي تعتبر موفقة بموجب الارادة السنية في قوة حكم
القانون

القانون وذلك الى ان تجتمع هيئة المبعوثان وتعطى قرارا بخصوصها
 المادة السابعة والثلاثون * كل من الوكلاء يستطيع متى اراد ان
 يحضر في الهيئتين او ان يوجد بهما بالوكالة عنه احد رؤساء مامورى
 معيته وله حق التقدم على الاعضاء فى ايراد النطق
 المادة الثامنة والثلاثون * اذ قر قرار هيئة المبعوثان بالاكثرية
 ان يستدعى لحضوره احد الوكلاء للاستيضاح عن مادة فى وسع
 الوزير المبدعى ان يذهب الى الهيئة بالذات او يرسل احد رؤساء مامورى
 معيته ليجاب عما يسأل عنه وفى وسعه ايضا ان يؤخر الجواب اذا
 وجد لزوما على شرط ان تكون مسؤولية التأخير عليه

فى المامورين *

المادة التاسعة والثلاثون * جميع المامورين ينتخبون
 للماموريات التى يسمونها اهلالها على وفق الشروط التى سبتعين
 نظامها والمامورين المنتخبين على هذا الوجه لا يعزلوا او يبدلوا ما
 لم يتحقق قانونيا لمطال الموجب عزلهم او ما لم يستعفوا من تلقاء
 انفسهم او ما لم ير لدى الدولة سبب ضرورى لعزلهم اما من كان
 منهم مستفيما بحسن السلوك وانفصل عن مأموريته لسبب مقتضى
 الدولة فله حق بالترقى او بالتقاعد او بمسائل معزوليته حسبما يتعين فى نظام
 هذا المطلب المخصوص

المادة الاربعون * سبتعين نظام مخصوص لوظائف كل
 مأمورية على حدتها وكل مأمور مسئول ضمن دائرة وظيفته

المادة الحادية والاربعون * كل مأمور ملزم باحترام أمره
 واداعته ضمن الدائرة التى يعينها القانون اما اطاعته للآمر فى الامور

المخالفة للقانون لا تكون مدارا لتخليصه من المسؤولية

﴿ في المجلس العمومي ﴾

﴿ المادة الثانية والاربعون ﴾ المجلس العمومي يتخوى على هئتين احدهما تدعى هيئة الاعيان والثانية هيئة المبعوثان

﴿ المادة الثالثة والاربعون ﴾ اجتماع هيئتي المجلس العمومي في كل سنة يكون في بدايته تشرى الثاني والمجلس المذكور يتقح او يعلق بموجب الارادة السنوية وغلقه يكون في بداية مارت ولا تعقد احدي هاتين الهيئتين في زمان تكون به الاخرى غير مجمعة

﴿ المادة الرابعة والاربعون ﴾ للحضرة السلطانية ان تقمخ المجلس العمومي قبل وقته اذا وجد لدى الدولة لزوم لذلك وان تنقص مدة الاجتماع المعينة او تزيدها وتمدها

﴿ المادة الخامسة والاربعون ﴾ يتم افتتاح المجلس العمومي بحضور الحضرة السلطانية بالذات او بالوكالة بحضور الصدر الاعظم ووكلاء الدولة واعضاء الهيئتين معا ويتلى في ذلك اليوم نطق سلطان متعلق باحوال داخلية الدولة ومناسباتها الخارجية في ظرف السنة الجارية وفيما يجب اتخاذه من التشايات والتدابير في السنة الالية

﴿ المادة السادسة والاربعون ﴾ في يوم افتتاح المجلس يحلف بحضور الصدر الاعظم كل من الذوات المنتخبين او المنصريين اعضاء المجلس العمومي بان يكون صادقا للحضرة السلطانية ولوطنه وان يراعي احكام القانون الاساسي والوظيفة المودعة لعهدته وان يجتنب كل ما يخالف ذلك ومن لم يحضر في ذلك اليوم من الاعضاء يحلف على الوجه المشروح عند اجتماع الهيئة بمعرفة رئيس هيئته

(المادة)

المادة السابعة والأربعون * أعضاء المجلس العمومي يكونون
أحراراً في آرائهم ومطالباتهم ولا يكون أحد منهم تحت قيد تعليمات
ووعود ووعيد ولا يتهم البتة من قبيل الآراء التي يعطيها ولا من جهة
المطالعات التي يبينها في أثناء مذاكرات المجلس إذا لم تقع منه في جميع
ذلك حركة مخالفة لنظام المجلس الداخلي فإذا وقع يعامل بحكم
النظام المذكور

المادة الثامنة والأربعون * إذا أحد أعضاء المجلس العمومي
اتهم بالخيانة أو بالتصدي لالغاء القانون الأساسي أو نقضه أو في إحدى
تهم الارتكاب وتقرر اتهامه بثلاثي الأكثرية المطلقة من هيئة الأعضاء
الموجودين في الدائرة المنسوب اليها أو حكم عليه بحزاء موجب لجسده
أو نفيه قانونياً تسقط عنه صفته العضوية أما محاكمة هذه الأفعال
ومجازاتها فتجبرها المحكمة المنوط بها ذلك

المادة التاسعة والأربعون * لكل فرد من أعضاء المجلس العمومي
أن يعطي رأيه بالذات أو يمتنع عن إعطاء رأيه في رد تلك المسألة الواقعة
عليها التذاكر أو في قبولها

المادة العاشرون * لا يمكن لأحد أن يكون عضواً في الهيئتين
معاً في وقت واحد

المادة الحادية والعشرون * لا يبادر للمذاكرة في كلتا هيئتي
المجلس العمومي ما لم تكن الأعضاء المرتبة في كل منهما زائدة واحداً بالعدد
عن النصف وكافة المذكرات تقر بأكثرية المطلقة من الأعضاء الموجودين
خلا تلك الخصوصات التي يشترط تقريرها بأكثرية الثلثين
ويعتبر رأى الرئيس رأياً عند تساوى الآراء

المادة الثانية والعشرون * إذا أحد قدم لأحد هيئتي المجلس
العمومي عرضاً في دعوى متعلقة بشخصه وتبين أنه لم يراجع في ذلك

أمورى الدولة العائدة لهم تلك الدعوى اولم يراجع المرجع السابقين
له او تلك الأمورين فعرضهما له يرد

المادة الثالثة والخمسون ﴿ منوط بهيئة وكلاء الدولة انشكاف بتنظيم
لاون مجددا او بتعديل احد القوانين الموجودة ويحق لهيئة الاعيان وهيئة
المبعوثان كذلك ان يستدعوا بتنظيم قانون لاجل المواد الموجودة
داخل دائرة وظائفهم المعينة او بتعديل احد القوانين الموجودة وحينئذ
يستأذن عنها اولا من الحضرة السلطانية بواسطة مقام الصدارة
ومتى تعلقت الارادة السنوية يحال الى سورى الدولة لتنظيم لوائحها
على مقتضى الايضاحات والتفصيلات التى تعطى من الدوائر المتعلقة بها
ذلك

﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴿ ان لوائح القوانين التى تنتظم بالمذاكرة
في شورى الدولة فهذه بعد ان يجرى عليها التدقيق والقبول في هيئة
المبعوثان وبعده في هيئة الاعيان تكون دستورا للعمل اذا تعلقت الارادة
السنوية باجراء احكامها ولائحة القانون المردودة من احدى الهيئتين ردا
قطعيا لا يتكرر وضعها في موقع المذاكرة في المدة الاجتماعية بتلك السنة
﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴿ لا يعتبر احد القوانين مقبولا ما لم
تقرأ لأئحته بندا. فبندا في هيئة المبعوثان ثم في هيئة الاعيان ويعطى
على كل بند على حدة رأى ويقر عليه القرار باكثرية الاراء ثم ما لم بعد
ذلك يقر القرار على مجموع هيئتها تكرارا بالاكثرية

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴿ على الهيئتين ان لا تقبلا احدا يأتي اليهما
بالاصالة عن نفسه او بالوكالة عن جماعة لاجل افادة مادة من المواد
ولا تسمعا افادته اذا لم يكن من الوكلاء او من موكلهم او من نفس اعضاء
الهيئتين او من احد الأمورين المدعور رسميا بالحضور اليهما

﴿ المادة السابعة والخمسون ﴿ مذكرات الهيئتين تكون باللغة التركية
واللواشح

والأوامر المقررة اجراء المذاكرة عليها تطبع صورها وتوزع على الاعضاء
قبل يوم المذاكرة

المادة الثامنة والخمسون * الاراء التي تعطيها الهيئتان تكون بتعيين
الاسماء او باشارات مخصوصة او بالرأى الخفي اما اجراء اصول الرأى الخفي
فيتوقف اعطاء قراره على اكثرية اراء الاعضاء الموجودة
المادة التاسعة والخمسون * ان انضباط داخلية كل هيئة على
حالتها محصور برئيسها

في هيئة الاعيان

المادة الستون * لا يتجاوز عدد اعضاء هيئة الاعيان ورئسها
نهاية ما يكون ثلث مقدار هيئة المبعوثان وتوظيفهم هو منوطاً رأساً
بالخضعة السلطانية

المادة الحادية والستون * لا يمكن ان يكون عضواً في هيئة
الاعيان الا من كان بالاقبل بالغا سن الاربعين وهومن الذوات الذين حازت
انارهم وافعالهم ويؤتي العامة واعتمادها والمشهود لهم بحسن
الخدمات المسبوقه في امور الدولة

المادة الثانية والستون * عضوية هيئة الاعيان تبقى ما دامت
الحياة ويتعين بهذه الماموريات ذوات من معزولي الوكلاء والولاة
وهشيري المعسكرات وقضاة العسكر والسفراء والبطارقة وروساء
الحاكمات ومن فرقاء البرية والبحرية ومن سائر الذوات الجاهلي
الصفات اللازمة ومن يتعين منهم في غير ماموريات من ماموريات الدولة
بناء على طلبه يسقط من مامورية العضوية

المادة الثالثة والستون * ان المجلس الشهري لكل من اعضاء

هيئة الاعيان هو عشرة الاف غرش واذا كان للاعضاء الموظفون معاش
وتعين من الخزينة باسم اخر اقل من عشرة الاف غرش فبلغ القيمة
المعينة واذا كان عشرة الاف غرش او ازيد يبقى على حاله

المادة الرابعة والستون على هيئة الاعيان ان تجري التدقيق على
لوائح القوانين والموازنة التي تعطى لها من هيئة المبعوثان فاذا رأت
فيها اساسا ما يمس الامور الدينية وحقوق حضرة الذات السلطانية
السنية او ما يمس الحرية واحكام القانون الاساسي وقوام ملكية الدولة
او ما يخل بامنية داخلية المملكة وباسباب المدافعة والمحافظة على الوطن
او ما يخل بالاناب العمومية فلها حينئذ ان تورد مطالباتها وتردها
وترفضها قطعيا او تعيدها الى هيئة المبعوثان مكتوبة بلاخطاتها
لاجل التعديل والتصحيح واللوائح التي تقبلها تصادق عليها وتعرضها
على مقام الصدارة اما العروض الملتزمة الى الهيئة فتجري
عليها التصديق ثم تقدمها الى مقام الصدارة مشفوعة
بالمطالعات اذا رأت لذلك لزوما

في هيئة المبعوثان

المادة الخامسة والستون ان مقدار اعضاء هيئة المبعوثان يترتب
باعتبار نفر واحد لكل خمسين الف من ذكور التبعة العثمانية

المادة السادسة والستون امر الانتخاب مؤسس على قاعدة
الراي الحقي وصورة اجرائه ستعين بقانون مخصوص

المادة السابعة والستون لا يمكن ان يجتمع بعهد ذات
واحدة عضوية هيئة المبعوثان وهامور به المحكومة معا وانما تجوز
العضوية لمن ينتخب من الوكلاء واذا انتخب عضوية المبعوثان واحد من
المأمورين

المأمورين فله الخيار في قبولها أو رفضها ولكن اذا قبلها ينفصل عن مأموريته
 ﴿ المادة الثامنة ﴾ والستون ﴿ ان الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة
 المبعوثان هم اولاً الذين ليسوا من تبعه الدولة العلية ثانياً الخاضعون
 مؤقتاً بموجب النظام الخصوص امتياز الخدمة الاجنبية ثالثاً
 الذين لا يعرفون اللغة التركية رابعاً الذين لم يكملوا سن الثلاثين خامساً
 من كان في خدمه احد حين الانتخاب سادساً من كان محكوما عليه
 بالافلاس ولم يعد اعتباره سابغاً من اشتهر بسوء الاحوال ثامناً
 من حكم عليه بالحجر ولم يتمكن من رفعه تاسعاً الساقط من الحقوق
 المدنية عاشراً المدعون التابعيه الاجنبية فهو لا يمكن ان يكونوا
 اعضاء في هيئة المبعوثان ويشترط في الانتخابات التي تجرى بعد اربع سنين
 على من يلزم ان يكون مبعوثاً ان يقرأ اللغة التركية وان يكتب
 بها ايضا على قدر الامكان

﴿ المادة التاسعة ﴾ والستون ﴿ ان انتخاب المبعوثان العمومي يجري مرة
 واحدة في كل اربع سنين ومدة مأموريته كل مبعوث عبارة
 عن اربع سنين وانما يجوز تكرار انتخابه
 ﴿ المادة السبعون ﴾ يتبدأ بانتخاب المبعوثان العمومي اقلما يكون باربعة
 اشهر قبل تشرين الثاني الذي هو مبدأ اجتماع الهيئة

﴿ المادة الحادية ﴾ والسبعون ﴿ كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلاً
 عن الدائرة التي انتخبته وانما يكون حكم وكيل عموم العثمانيين
 ﴿ المادة الثانية ﴾ والسبعون ﴿ المنتخبون يلتزمون بانتخاب المبعوثان من
 اهالي دائرة الولاية المنسوين لها

﴿ المادة الثالثة ﴾ والسبعون ﴿ اذا فسخت هيئة المبعوثان وتفرقت
 بالارادة السنية يتبدأ بانتخاب عموم المبعوثان مجدداً على وجه ان
 يجتمعوا نهاية ما يكون في ستة اشهر بعد التسخ

﴿ المادة الرابعة ﴾ والسبعون ﴿ اذا مات احد اعضاء هيئه المبعوثان او وقع في احد الاسباب المشروعة "التجربة" او لم يداوم على المجلس مدة "طويلة او استعفى او سقط من الاعدوايه" لمحكمة او لبقوله مأمورية فينتخب لمحلله خلافه حسب الاصول ليحلق نهايه ما يكون الاجتماع الآتى

﴿ المادة الخامسة والسبعون ﴾ ان الاعضاء التى تنتخب لتحل في مقام الاعضاء المنحليين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب العمومى الآتى ﴿ المادة السادسة والسبعون ﴾ يعطى من الخزينة "عشرون الف غرس لكل من المبعوثان عن كل اجتماع سنوى ويعطى له كذلك مصاريف الذهاب والاياب حكم المأمور الذى يكون معاشه خمسة الاف غرس شهريا توفيقا لنظام مأمورى الملكية

﴿ المادة السابعة والسبعون ﴾ ينتخب من طرف الهيئه "ثلاثة انفار لرئاسة هيئه المبعوثان وثلاثة انفار لكل من الرئاسة "الثانية" والثالثة" مجموع ذلك تسع ذوات فيعرضون على الحضرة السلطانية" فيترجح احدهم بإرادة السنية السلطانية للرئاسة "واثنين منهم كذلك او كالتى الرئاسة وتجري مأموريتهم

﴿ المادة الثامنة والسبعون ﴾ مذاكرات هيئه المبعوثان تكون علانية ولكن اذا وقع التكليف من جانب الوكلاء او من طرف خمس عشرة ذاتا من هيئه المبعوثان على ان تكون المذاكرات خفية على احدى المواد المهمة فيختل محل هيئه الاجتماع من الحاضرين فيه دون الاعضاء وتراجع حيثك الاراء في رد هذا التكليف او قبوله

﴿ المادة التاسعة والسبعون ﴾ لا يحاكم احد الاعضاء او يوقف في مدة اجتماع هيئه المبعوثان ما لم يعط قرار من الهيئه "بأكثرية

باعتباره "الاراء على سبب كاف لاتهامه او ما لم يقبض عليه في حال اجراء الجنائية" او الجنحة "او عقيب اجراء ذلك

﴿ المادة الثمانون ﴾ ان هيئة المبعوثان تتذكر على لوائح القوانين المحولة لها ولها ان تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالامور المالية والقانون الاساسي او ترفضها او تعدلها وبعد ان يجرى التدقيق بالتفصيل في هيئة المبعوثان على المصارف العمومية حسبما هو موضح في قانون الموازنة يعطى القرار على مقدارها مع الوكلاء ثم يتعين كذلك مع الوكلاء "سوية كمية وكيفية" ما يقابل ذلك من الواردات وصورة توزيعها وتداركها

﴿ في المحاكم ﴾

﴿ المادة الحادية والثمانون ﴾ لا يعزل القضاء المنتخبون توفيقا لاصول المخصوصة المنصوبون من طرف الدولة بموجب برآة شريفة بايدهم وانما يقبل استعفاؤهم اما ترقيات هؤلاء الحكام ومسلكهم وتبديل مامورياتهم وتقاعدهم او عزلهم بجرم محكوم به عليهم ذلك جميعه تابع لحكم قانونه المخصوص وهذا القانون يوضح الاوصاف المطلوبة من القضاء ومن ماموري المحاكم

﴿ المادة الثانية والثمانون ﴾ كل انواع المحاكم تجري علانية في المحاكم ويؤذن بنشر الاعلامات دائما وانما تستطيع المحكمة ان تجري المحاكمة خفيا بناء على الاسباب المصرحة في قانونها

﴿ المادة الثالثة والثمانون ﴾ يستطيع كل شخص ان يستعمل بحضور المحكمة كل ما يراه لازما من الوسائل المشروعة لمحافظة حقوقه

﴿ المادة الرابعة والثمانون ﴾ لا يمكن للمحكمة باى حجة كانت ان تمتنع عن ردوية الدعوى الداخلة ضمن دائرة وظيفتها وبعد ان يكون ابتدئ بفحص الدعوى او بما لزم من التحقيقات الاولى لا يجوز كذلك تعطيلها

او تعويقها ما لم يكف المدعى به اما في الدعاوى الجزائية في مطلب الحقوق العائدة للحكومة فالدعوى تستمر في مجراها على وفق النظام

﴿ المادة الخامسة والثمانون ﴾ كل دعوى تنظر في المحكمة المتعلقة بها اما الدعاوى الواقعة بين الحكومة والاشخاص فتري في المحاكم العمومية
﴿ المادة السادسة والثمانون ﴾ المحاكم معنوقة من كل انواع المداخلات
﴿ المادة السابعة والثمانون ﴾ الدعاوى الشرعية تری في المحاكم الشرعية والنظامية في المحاكم النظامية

﴿ المادة الثامنة والثمانون ﴾ ان صنف المحاكم ودرجات وظائفهم ومسلحتهم وتقسيماتها وتوظيف الحكام جميعه مستند الى القوانين

﴿ المادة التاسعة والثمانون ﴾ لا يجوز البتة ان يتشكل خارجا عن المحاكم العمومية محكمة فوق العادة او قومسيون يكون في وسعهما النظر في بعض مواد مخصوصة والحكم عليها وانما يجوز فقط تعيين المولى والتحكيم كما هو معين بالقانون

﴿ المادة التسعون ﴾ لا يمكن لاحد الحكام حال كونه بصفة الحكاية ان يجمع في عهده كذلك مامورية اخرى ذات مهام من الدولة

﴿ المادة الحادية والتسعون ﴾ يعين مدعون عموميون مامورون بالحماية عن حقوق العامة في الامور الجزائية وتعين وظائفهم ودرجاتهم بقانون

﴿ في الديوان العالي ﴾

﴿ المادة الثانية والتسعون ﴾ الديوان العالي يركب من ثلاثين عضوا عشرة منهم من هيئة الاعيان وعشرة من شورى الدولة وعشرة يفرزون بالقرعة

بالقرعة من روساء واعضاء محكمة التمييز والاستئناف ويعقد هذا الديوان في دائرة هيئة الاعيان بالارادة السنية عند لزوم ووظيفته انه هي محكمة الوكلاء وروساء محكمة التمييز واعضاؤها ومحكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من تصدى لالقاء الدولة في خطر

المادة الثالثة والتسعون * يقسم الديوان العالى الى دأرتين احداهما الدائرة الاتهامية والثانية ديوان الحكم فاعضاء الدائرة الاتهامية تسعة منهم ثلاثة من هيئة الاعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من اعضاء شورى الدولة وجميعهم ينتخبون بالقرعة من الاعضاء الذين يؤخذون للديوان العالى

المادة الرابعة والتسعون * ان هذه الدائرة تعطى القرار بأكثرية الثلثين في ان كان الذوات المشتكى عليهم منتهون او غير منتهين والموجودون في الدائرة الاتهامية لا يوجدون في ديوان الحكم

المادة الخامسة والتسعون * ان ديوان الحكم تكون اعضاؤه سبعة من هيئة الاعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من روساء شورى الدولة واعضاؤه فيكون مركبا اذا من واحد وعشرين نفر من اعضاء الديوان العالى والاعضاء المرتبة كما ذكر يحكمون بأكثرية الثلثين قطعا وتطبيقا للقوانين الموضوعنة على الدعاوى التى قرار الدائرة الاتهامية على لزوم محاكمتها وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز

في امور المالية

المادة السادسة والتسعون * لا يمكن وضع احد تكاليف الدولة وتوزيعه واستحصاله ما لم يتعين بقانون

﴿ المادة السابعة ﴾ والتسعون ﴿ ان ميزانية (بودجه) الدولة هي قانون مبن بالتقريب وارداتها ومصارقاتها وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتحصيلها

﴿ المادة الثامنة ﴾ والتسعون ﴿ ان البودجه اعنى قانون الموازنة العمومية يقبل فى المجلس العمومى بعد التدقيق عليه مادة فائدة والجداول المربوطة به الجامعة لمفردات الواردات والمصارقات الخمسة تنقسم الى اقسام وفصول ومواد متعددة توفيقا لانوذجهما المتيين نظاما والمذاكرات عليها ايضا تجرى فصلا ففصلا

﴿ المادة التاسعة ﴾ والتسعون ﴿ ان لائحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح المجلس العمومى ليكن رضعه فى موقع الاجراء قبل دخول السنة المتعلق بها

﴿ المادة المائة ﴾ لا يجوز صرف مال من اموال الدولة خارجا عن الموازنة ما لم يتعين ذلك بقانون مخصوص

﴿ المادة الواحدة بعد المائة ﴾ اذا تحقق لزوما قويا لاختيار مصاريف خارجة عن الموازنة لاسباب مجبرة فوق العادة فى الوقت الذى لا يكون فيه المجلس العمومى منعقد يجوز تدارك المبالغ اللازم التسوية ذلك المصروف وصرفه بعد العرض عنه للحضرة السلطانية والاستئذان وصدر الارادة السنية بخصوصه على وجه ان تكون مسئولية ذلك على هيئة الوكلاء وانهم يعطون لائحة القوانين المتعلقة به الى المجلس العمومى عقب فتحه

﴿ المادة الثانية بعد المائة ﴾ ان حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة ولا يجرى حكمه خارجا عن تلك السنة وانما اذا فسخ مجلس المبعوثان لبعض احوال خارقة للعادة قبل ان يقرر الموازنة فوكلاء الدولة

الدولة اذا عيّنون جريان احكام موازنه السنة السابقة لحد اجتماع مجلس المبعوثان الا ان ذلك بقرار تتعلق عليه الارادة السنه على وجه ان حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة

المادة الثالثة بعد المائة ﴿ ان قانون المحاسبة القطعية بين صحة المبالغ المحصّلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة باصاريها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتام لقانون الموازنة العمومية

المادة الرابعة بعد المائة ﴿ تعطى لأئحة قانون المحاسبة القطعية الى المجلس العمومي بعد اربع سنين نهاية ما يكون من اعتبار ختام السنة المتعلقة بها

المادة الخامسة بعد المائة ﴿ يترتب ديوان محاسبات لرؤية محاسبات وأمور قبض أموال الدولة وصرفها وللتدقيق على محاسبات السنة التي تنظمها الدوائر على وجه ان الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة في السنة خلاصته تدقيقاته ونتيجته مطالعته بتقرير مخصوص وعليه ايضا ان يعرض على الخضرى السلطانية مرة في كل ثلاثة اشهر تقريراً عن احوال المالية بواسطة رئاسة الوكلاء

المادة السادسة بعد المائة ﴿ تتركب اعضاء ديوان المحاسبات من اثني عشر شخصاً وينصب كل منهم بالارادة السنه ويستمر في ماموريته مادامت الحياة ولا يفصل عنها مالم تصادق هيئة المبعوثان بالاكثرية على لزوم عزله

المادة السابعة بعد المائة ﴿ تعين اوصاف اعضاء ديوان المحاسبات وتفصيل وظائفهم وصورة استعفاهم او تبديلهم او رقيهم او تقاعدهم وكيفيه تشكيل اقسامهم وترتيبها بنظام مخصوص

في الولايات

المادة الثامنة بعد المائة * تأسيس اصول ادارة الولايات على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وتعين درجاتها بنظام مخصوص

المادة التاسعة بعد المائة * توسع بقانون مخصوص صورة انتخاب اعضاء مجالس الادارة في مراكز الولايات والاوية والقضوات وانتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية على حدتها

المادة العاشرة بعد المائة * تبين وظائف اعضاء المجلس العمومية في الولايات بقانون مخصوص يوضع لها ويشمل كذلك على المذكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعار وتسهيل صناعات الزراعة والتجارة والفلاحة وما يجرى مجراها من الامور النافعة وعلى ما يتعلق ايضا بانتشار المعارف والتربية التي تعود منفعتهم على العموم ويحتوى على ما لهذه المجلس من الصلاحية بعرض الاشكاك للمقامات والمواقع الذي يقضى بتلغى الشكايات لها عند ما يرى بخالف احكام القوانين والنظمت الموضوعية في مطلب صورة توزيع التكاليف والمرتببات الاميرية واستحصاها وفي مطلب سائر المعاملات وذلك لمقصد سد الخلل واصلاحه

المادة الحادية عشرة بعد المائة * يكون في كل قضاء لكل ملة على حدتها مجلس جماعة للنظارة على صرف اموال الوصية للموصى لهم على ما هو محرر في الوصايا على وجه ان تصرف حاصلات المسقفات والمستغلات وانقود الموقوفات الى المشروط لهم والى الخيرات والمبرات دائرة

ووفقا لشرط الواقعية والتعامل القديم وللنظارة كذلك على صورة ادارة
لعمال الاتام توفيقا لنظامها المخصوص وهذه المجالس تتركب من
افراد منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظمات المخصوصة
التي تترتب في هذا المطلب وعلى هاته المجالس ان تعترف بان مرجعها
انما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية

﴿ المادة الثانية عشرة بعد المائة ﴾ تدار الامور البلدية في دار السعادة
والجلائل الخارجية عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي تترتب بالاقتخاب
وصورة تشكيل هذه الدوائر ووظائفها وكيفية انتخاب اعضائها سيتعين
بقانون مخصوص

﴿ في مواد شتى ﴾

﴿ المادة الثالثة عشرة بعد المائة ﴾ اذا شهد امارت واثار تؤيد
ظهور اختلال في احدى جهات الممالك فيحق للحكومة السنية والحالة هذه
ان تعلن موقفا ومخصوصا « الادارة العرفية » في ذلك المحل والادارة
العرفية انما هي تعطيل القوانين والنظمات الملكية موقفا والمحل الذي
يوضع تحت الادارة العرفية تنعين صورة ادارته بنظام مخصوص ومن
ثبت عليهم بتحقيقات ادارة الضابطة الموثوقة بانهم اخلوا بامنية
الحكومة يكون اخراجهم من الممالك المخروسة وتبعيدهم عنها منحصرا
بيد اقتدار الحضرة السلطانية

﴿ المادة الرابعة عشرة بعد المائة ﴾ افراد العثمانيين مجبورون على
تحصيل المنيمة الاولى من المعارف وستعين درجات ذلك وفروعه بنظام
مخصوص

المادة الخامسة عشرة بعد المائة * لا تعطل البتة مادة من مواد القانون الاساسى ولا تسقط من الاجراء باى حجة او سبب كان .

المادة السادسة عشرة بعد المائة * اذا شهد لزوم صحيح قطعى بحسب ايجاب الوقت والحال لتغيير بعض مواد القانون الاساسى وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الاتية وهى اولاً ان يقع التكليف المتعلق بالتعديل من هيئة "الوكلاء او من هيئة الاعيان او من هيئة المبعوثان ثانياً ان يقبل التكليف المذكور فى هيئة المبعوثان باكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الاعيان ايضاً باكثرية الثلثين فى ذلك وتعلقت على هذا المركز الارادة السنوية تصير حيث تلك التعديلات دستوراً للعمل اما المادة الواقعة التكليف على تعديلها من القانون الاساسى فتستمر مريعة الاجراء من غير ان تفقد قوتها وحكمها الى ان تتم المذاكرات اللازمة بتعديلها وتعلق بخصوصها الارادة السنوية

المادة السابعة عشرة بعد المائة * اذا لزم الامر لتفسير مادة قانونية وكانت متعلقة بالامور العدلية فعلى محكمة التمييز تعيين معناها واذا كانت متعلقة بالادارة الملكية يواط تعيين معناها بشورى الدولة اما اذا كانت من متعلقات هذا القانون الاساسى فتعين معناها منوط بهيئة الاعيان

المادة الثامنة عشرة بعد المائة * ان النظمات والتعامل والعادات الموجودة الان دستوراً للعمل تستمر مريعة الاجراء ما دامت لا تلغى او تعدل بالقوانين والنظمات التى توضع فى المستقبل

المادة التاسعة عشرة بعد المائة * ان احكام التعليمات الموقفة المتعلقة بالمجلس العمومى المؤرخة فى ١٠ شوال سنة ١٢٩٣ تجزى فقط لختام مدة انعقاد المجلس العمومى الذى يجتمع فى المرة الاولى ولا يكون حكمها جارياً بعد ذلك



111

ع ١٢٤

DUE DATE

ع
٢٢٠٩٥٤

			١٠٨٣

١٢٤ خ

٨٠٨٣

٣٢٠٦٩٥٦

١٢٤ خ

٨٠٨٣

٣٢٠٦٩٥٦

الخط الشريف السلطان والاقاؤون الاساس

DATE	NO	DATE	NO